

استراتيجية مكافحة التطرف العنيف في العراق وانعكاساتها على الأمن الإقليمي والدولي بعد عام 2014

م.م. مصطفى حسين مصحح

رئاسة جامعة النهرين

م.م. هبة غالب كامل

رئاسة جامعة النهرين

الكلمات المفتاحية: التطرف العنيف، الأمن الإقليمي، الأمن الدولي

الملخص:

يتناول هذا البحث استراتيجية مكافحة التطرف العنيف في العراق بعد عام 2014، بوصفها إحدى أهم الاستراتيجيات الأمنية والسياسية التي تبنتها الدولة العراقية في مواجهة التهديدات التي فرضتها التنظيمات المتطرفة، ولا سيما تنظيم داعش. ويسلط البحث الضوء على التحول الذي شهده النهج العراقي في مكافحة التطرف العنيف، من المقاربة العسكرية المباشرة إلى اعتماد رؤية شاملة تتضمن أبعاداً أمنية وسياسية واجتماعية وفكرية، وانعكاسات هذه الاستراتيجية على الأمن الإقليمي والدولي، في ظل الطبيعة العابرة للحدود للتطرف العنيف، وتأثير الاستقرار أو عدمه في العراق على أمن دول الجوار والنظام الدولي. ويبيّن البحث أن الاستراتيجية العراقية أسهمت في تقليص التهديدات الأمنية المباشرة، وتعزيز قدرات الدولة في ضبط الحدود، وإعادة العراق إلى موقع فاعل ضمن منظومة الأمن الجماعي الدولي، ولا سيما من خلال التعاون مع التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب.

ويخلص البحث إلى أن نجاح استراتيجية مكافحة التطرف العنيف في العراق لا يقتصر على الإنجازات الأمنية قصيرة الأمد، بل يرتبط بمدى قدرتها على معالجة الأسباب البنيوية للتطرف، وترسيخ الاستقرار السياسي والاجتماعي، بما ينعكس إيجاباً على الأمن الإقليمي والدولي على المدى الطويل.

المقدمة:

التطرف العنيف من أخطر التهديدات التي تواجه الأمن الإقليمي والدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، لكونه تجاوز الحدود الوطنية للدول وتحول إلى ظاهرة عابرة للحدود تستثمر في الفوضى السياسية والهشاشة الأمنية. وقد شكّل العراق بعد عام 2014 بؤرة مركزية لهذا

التهديد، ولا سيما مع صعود تنظيم داعش وما ترتب عليه من تداعيات أمنية وسياسية إقليمية ودولية. وفي هذا السياق، تبنت العراق استراتيجية متعددة الأبعاد لمكافحة التطرف العنيف، لم تقتصر على المقاربة العسكرية، بل امتدت لتشمل التعاون الدولي، وإعادة بناء المؤسسات الأمنية، وتعزيز الشراكات الإقليمية والدولية. وعليه، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل انعكاسات هذه الاستراتيجية على الأمن الإقليمي والدولي، في إطار تفاعل الاستراتيجيات الوطنية مع السياسة الدولية.

إشكالية البحث

تتمحور إشكالية البحث حول التساؤل الآتي:

إلى أي مدى أسهمت استراتيجية مكافحة التطرف العنيف في العراق بعد عام 2014 في تعزيز الأمن الإقليمي والدولي، وما حدود فاعليتها في ظل التحديات الداخلية والدولية؟

فرضية البحث

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن استراتيجية مكافحة التطرف العنيف في العراق بعد عام 2014 أسهمت في الحد من التهديدات الإرهابية العابرة للحدود وتعزيز الأمن الإقليمي والدولي، إلا أن فاعليتها بقيت نسبية بسبب تعقيدات البيئة السياسية والأمنية الإقليمية وتداخل المصالح الدولية.

أهداف البحث

1. تحليل التطرف العنيف بوصفه تهديدًا عابرًا للحدود.
2. دراسة تطور استراتيجيات مكافحة التطرف العنيف دوليًا.
3. بيان ملامح الاستراتيجية العراقية بعد 2014.
4. تحليل انعكاسات هذه الاستراتيجية على الأمن الإقليمي والدولي.
5. تقييم دور العراق في الجهود الدولية لمكافحة التطرف العنيف.

أهمية البحث

الأهمية العلمية

تنبع أهمية البحث من إسهامه في ربط الاستراتيجية الوطنية بـ السياسة الدولية، ضمن إطار تحليلي معاصر يركز على الأمن الإقليمي والدولي.

الأهمية العملية

يفيد البحث صناع القرار في تقييم فاعلية الاستراتيجية العراقية وتطويرها بما ينسجم مع متطلبات الأمن الجماعي.

مناهج البحث

يعتمد البحث على:

- المنهج الوصفي- التحليلي
- منهج دراسة الحالة (العراق بعد 2014)
- المنهج الاستقرائي لاستخلاص النتائج
- هيكلية الدراسة

تتكون الدراسة من ثلاثة مباحث رئيسية،

المبحث الأول: السياق التحليلي للتطرف العنيف كتهديد للأمن الإقليمي والدولي

- المطلب الأول: التطرف العنيف كظاهرة عابرة للحدود
- المطلب الثاني: تطور استراتيجيات مكافحة التطرف العنيف على المستوى الدولي
- المطلب الثالث: التفاعل بين الأمن الوطني والأمن الدولي في مواجهة التطرف العنيف
- المبحث الثاني: استراتيجية مكافحة التطرف العنيف في العراق بعد عام 2014
- المطلب الأول: خلفية التهديدات الأمنية بعد 2014
- المطلب الثاني: مكونات الاستراتيجية العراقية لمكافحة التطرف العنيف
- المطلب الثالث: دور الفاعلين الدوليين في دعم الاستراتيجية العراقية
- المبحث الثالث: انعكاسات الاستراتيجية العراقية على الأمن الإقليمي والدولي
- المطلب الأول: أثر الاستراتيجية على أمن دول الجوار
- المطلب الثاني: العراق ضمن التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب
- المطلب الثالث: دور العراق في الاستراتيجية الدولية لمكافحة التطرف العنيف تسبقها مقدمة وتُختتم بخاتمة تتضمن الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول: السياق التحليلي للتطرف العنيف كتهديد للأمن الإقليمي والدولي

أفرزت التحولات البنوية التي شهدتها النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة نمطاً جديداً من التهديدات الأمنية غير التقليدية، كان أبرزها التطرف العنيف الذي تجاوز في طبيعته وحدود تأثيره الإطار الوطني للدول، ليصبح تهديداً عابراً للحدود يمس الأمن الإقليمي والدولي على حد سواء. ولم يعد هذا التهديد مرتبطاً بدولة بعينها أو إقليم محدد، بل بات ظاهرة عالمية تتغذى

على الأزمات السياسية، والهشاشة المؤسسية، والصراعات المسلحة، مستفيدة من التطور التكنولوجي والانفتاح الاتصالي. ويهدف هذا المبحث إلى تحليل التطرف العنيف من منظور استراتيجي-دولي، عبر دراسة طبيعته العابرة للحدود، وتطور استراتيجيات مكافحته دوليًا، ثم بيان التفاعل بين الأمن الوطني والأمن الدولي في مواجهته.

المطلب الأول: التطرف العنيف كظاهرة عابرة للحدود

أولاً: الإطار المفاهيمي للتطرف العنيف

يُعرّف التطرف العنيف بأنه تبني منظومة فكرية متشددة تقوم على إقصاء الآخر وشرعنة استخدام العنف كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية أو دينية أو أيديولوجية، وغالبًا ما يتم ذلك ضمن تنظيمات أو شبكات منظمة تمتلك امتدادات خارج حدود الدولة الوطنية⁽¹⁾. ويتميّز التطرف العنيف عن غيره من أشكال التطرف بارتباطه المباشر بالفعل العنيف، وقدرته على التحول إلى تهديد أمني منظم.

ثانيًا: الطابع العابر للحدود للتطرف العنيف

اكتسب التطرف العنيف طابعًا عابرًا للحدود نتيجة مجموعة من المتغيرات الدولية، أبرزها:

- تسارع وتيرة العولمة وتراجع قدرة الدول على التحكم الكامل بتدفقات الأفراد والأفكار.
 - تطور وسائل الاتصال الرقمي التي ألغت الحواجز الجغرافية.
 - انتشار الشبكات الإرهابية الدولية التي تنشط في أكثر من دولة.
- وقد أدى ذلك إلى نشوء تنظيمات عابرة للحدود، مثل تنظيم القاعدة وتنظيم داعش، التي نجحت في استقطاب عناصر من دول مختلفة وتنفيذ عمليات خارج مناطق تمركزها⁽²⁾.

ثالثًا: انعكاسات التطرف العنيف على الأمن الإقليمي

على المستوى الإقليمي، أسهم التطرف العنيف في زعزعة استقرار دول الجوار، من خلال انتقال المقاتلين الأجانب، وتهريب السلاح، وخلق بيئات نزاع ممتدة. كما أدى إلى تصاعد التدخلات الإقليمية في الدول المتضررة، بحجة احتواء التهديدات الأمنية، مما فاقم من تعقيد الأزمات الإقليمية.

رابعًا: التطرف العنيف كتهديد للأمن الدولي

أما دوليًا، فقد دفع التطرف العنيف الدول الكبرى إلى إعادة ترتيب أولوياتها الأمنية، وتوسيع مفهوم الأمن ليشمل التهديدات غير التقليدية. كما أسهم في تعزيز التعاون العسكري

والاستخباري، وشرعنة التدخلات العسكرية خارج الحدود الوطنية تحت مظلة مكافحة الإرهاب⁽³⁾.

يُستنتج أن التطرف العنيف، بطبيعته العابرة للحدود، لم يعد ظاهرة محلية، بل أصبح تهديدًا مركزيًا للأمن الإقليمي والدولي، الأمر الذي استدعى تدويل مواجهته ودمجه ضمن أجندة الأمن العالمي.

المطلب الثاني: تطور استراتيجيات مكافحة التطرف العنيف على المستوى الدولي

أولاً: المرحلة الأولى – المقاربة الأمنية والعسكرية

اعتمد المجتمع الدولي في بدايات مواجهة التطرف العنيف على المقاربة الأمنية الصرفة، التي ركزت على استخدام القوة العسكرية، وتفكيك التنظيمات المسلحة، وتعزيز الإجراءات الاستخبارية. وقد برز هذا التوجه بوضوح بعد أحداث 11 أيلول 2001، حيث قادت الولايات المتحدة تحالفات دولية لمكافحة الإرهاب⁽⁴⁾. إلا أن هذه المقاربة أظهرت محدوديتها في القضاء على الظاهرة بشكل جذري.

ثانيًا: التحول نحو المقاربة الشاملة

أدى فشل الحلول العسكرية وحدها إلى تبني مقاربات أكثر شمولية، تجمع بين الأبعاد الأمنية، السياسية، الاقتصادية، والفكرية. وقد توجَّ هذا التحول بإطلاق خطة عمل الأمم المتحدة لمنع التطرف العنيف عام 2016، التي ركزت على معالجة الأسباب البنيوية للتطرف، مثل ضعف الحكم الرشيد، والتهميش، وغياب العدالة الاجتماعية⁽⁵⁾.

ثالثًا: دور المنظمات الدولية والإقليمية

لعبت المنظمات الدولية والإقليمية دورًا محوريًا في تطوير استراتيجيات مكافحة التطرف العنيف، من خلال:

- دعم بناء القدرات الوطنية.
 - تنسيق الجهود الأمنية والاستخبارية.
 - تعزيز التعاون القانوني الدولي.
- كما شكَّلت التحالف الدولي ضد داعش نموذجًا للتعاون متعدد الأطراف في مواجهة تهديد عابر للحدود⁽⁶⁾.

رابعاً: تقييم فعالية الاستراتيجيات الدولية

رغم التطور الملحوظ في هذه الاستراتيجيات، إلا أن فعاليتها بقيت متفاوتة، بسبب اختلاف أولويات الدول، وتضارب المصالح السياسية، واستمرار الأزمات الإقليمية التي تشكل بيئة حاضنة للتطرف.

يعكس تطور استراتيجيات مكافحة التطرف العنيف إدراكاً دولياً متزايداً بأن مواجهة الفعالة تتطلب تنسيقاً دولياً ومقاربات شاملة تتجاوز الحلول الأمنية التقليدية.

المطلب الثالث: التفاعل بين الأمن الوطني والأمن الدولي في مواجهة التطرف العنيف

أولاً: إعادة تعريف مفهوم الأمن

أدى تصاعد التهديدات غير التقليدية، وعلى رأسها التطرف العنيف، إلى إعادة تعريف مفهوم الأمن، بحيث لم يعد مقتصرًا على حماية حدود الدولة، بل شمل حماية الاستقرار الداخلي والبيئة الإقليمية والدولية المحيطة⁽⁷⁾.

ثانياً: ضعف الأمن الوطني وانعكاساته الدولية

أثبتت التجارب أن ضعف الأمن الوطني في دولة ما يؤدي إلى تداعيات تتجاوز حدودها، من خلال تصدير التهديدات الأمنية إلى دول أخرى. وقد شكّل العراق بعد عام 2014 مثالاً واضحاً على هذا التداخل بين المستويين الوطني والدولي.

ثالثاً: الاستراتيجيات الوطنية كجزء من الأمن الجماعي

أصبحت الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة التطرف العنيف جزءاً لا يتجزأ من منظومة الأمن الجماعي، حيث تعتمد فاعليتها على مدى انسجامها مع الجهود الدولية، وتبادل المعلومات، والدعم السياسي والعسكري⁽⁸⁾.

رابعاً: الأبعاد السياسية للتفاعل الأمني

انعكس هذا التفاعل على السياسة الدولية من خلال تعزيز مبدأ التدخل الدولي، وتوسيع أطر التعاون الأمني، وخلق تحالفات جديدة تقوم على مواجهة التهديدات المشتركة.

يؤكد هذا التفاعل أن مكافحة التطرف العنيف لم تعد مسؤولية وطنية فقط، بل أصبحت جزءاً من الأمن الدولي المشترك.

خلص المبحث إلى أن التطرف العنيف يمثل تهديداً عابراً للحدود، فرض على الدول والمجتمع الدولي تطوير استراتيجيات تكاملية تقوم على الربط بين الأمن الوطني والأمن الإقليمي والدولي، وهو ما يشكل الأساس التحليلي لدراسة التجربة العراقية في المباحث اللاحقة.

المبحث الثاني: استراتيجية مكافحة التطرف العنيف في العراق بعد عام 2014

مثل عام 2014 نقطة تحوّل مفصلية في التاريخ الأمني والسياسي للعراق، بعد سيطرة تنظيم داعش على مساحات واسعة من الأراضي العراقية، وما رافق ذلك من انهيار جزئي للمؤسسات الأمنية، وتهديد مباشر لوحدة الدولة وسيادتها، فضلاً عن انعكاساته الإقليمية والدولية الخطيرة. وقد فرض هذا الواقع على الدولة العراقية إعادة صياغة مقاربتها في مواجهة التطرف العنيف، والانتقال من ردود الفعل الآنية إلى تبني استراتيجية شاملة متعددة الأبعاد، تستند إلى إعادة بناء القدرات الوطنية، وتعزيز التعاون الدولي، ودمج البعد السياسي والاجتماعي مع البعد الأمني. ويهدف هذا المبحث إلى تحليل خلفية التهديدات الأمنية بعد 2014، وبيان مكونات الاستراتيجية العراقية لمكافحة التطرف العنيف، مع تسليط الضوء على دور الفاعلين الدوليين في دعم هذه الاستراتيجية.

المطلب الأول: خلفية التهديدات الأمنية في العراق بعد عام 2014

أولاً: البيئة الأمنية والسياسية بعد انهيار 2014

أدى اجتياح تنظيم داعش لمدن عراقية كبرى إلى خلق واقع أمني غير مسبوق، اتسم بغياب السيطرة الحكومية على أجزاء واسعة من البلاد، وانهيار الثقة بالمؤسسات الأمنية، وتفاقم الانقسامات السياسية والاجتماعية⁽⁹⁾. وقد كشفت هذه المرحلة عن هشاشة البنية الأمنية، وضعف التنسيق بين المؤسسات العسكرية والأمنية، فضلاً عن تراكم أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية.

ثانياً: طبيعة التهديدات التي فرضها تنظيم داعش

تميّز التهديد الذي شكّله تنظيم داعش بكونه تهديداً مركباً، يجمع بين:

• العنف المسلح المنظم والسيطرة المكانية.

• التطرف الأيديولوجي العابر للحدود.

• الاستفادة من الموارد المحلية (النفط، الضرائب، التهريب).

• توظيف الإعلام الرقمي في التجنيد والترويج.

وقد جعل هذا الطابع المركب من داعش تهديداً يتجاوز الأمن الوطني العراقي ليطلال الأمن الإقليمي والدولي⁽¹⁰⁾.

ثالثاً: التداعيات الإقليمية والدولية للأزمة العراقية

لم تقتصر تداعيات تمدد داعش على الداخل العراقي، بل امتدت إلى دول الجوار عبر الحدود المفتوحة، وتدقق المقاتلين الأجانب، وتهديد طرق التجارة والطاقة. كما استدعت هذه التطورات تدخل المجتمع الدولي، وتشكيل تحالف دولي لمساندة العراق في مواجهة هذا التهديد⁽¹¹⁾.

رابعًا: الحاجة إلى استراتيجية وطنية شاملة

أثبتت التجربة أن المعالجة العسكرية وحدها غير كافية للقضاء على التطرف العنيف، الأمر الذي دفع العراق إلى تبني استراتيجية أوسع، تجمع بين إعادة بناء المؤسسات الأمنية، وتعزيز المصالحة السياسية، ومعالجة الأسباب الاجتماعية والفكرية للتطرف.

يتضح أن التهديدات الأمنية التي واجهها العراق بعد عام 2014 شكّلت دافعًا رئيسيًا لاعتماد استراتيجية شاملة لمكافحة التطرف العنيف، تتجاوز الحلول الأمنية التقليدية.

المطلب الثاني: مكونات الاستراتيجية العراقية لمكافحة التطرف العنيف

أولًا: البعد الأمني والعسكري

شكّل البعد الأمني الركيزة الأساسية في الاستراتيجية العراقية، من خلال إعادة تنظيم القوات المسلحة، وتعزيز قدراتها القتالية، وتطوير العمل الاستخباري، وتحسين ضبط الحدود. وقد أسهمت العمليات العسكرية المدعومة دوليًا في استعادة السيطرة على الأراضي التي كانت خاضعة للتنظيمات المتطرفة⁽¹²⁾.

ثانيًا: البعد السياسي والمؤسسي

ترافقت الجهود الأمنية مع محاولات لإصلاح العملية السياسية، وتعزيز الشرعية الحكومية، وتحسين أداء المؤسسات، باعتبار أن الاستقرار السياسي يشكّل شرطًا أساسيًا للحد من عودة التطرف العنيف. كما سعت الحكومات العراقية المتعاقبة إلى ترسيخ مبدأ سيادة القانون، وتعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع.

ثالثًا: البعد الاجتماعي والفكري

أدركت الدولة العراقية أن التطرف العنيف يتغذى على الهشاشة الاجتماعية والفكرية، لذلك شملت الاستراتيجية برامج لإعادة التأهيل، ومكافحة الفكر المتطرف، ودعم الخطاب الديني المعتدل، فضلًا عن إعادة إعمار المناطق المحررة وعودة النازحين⁽¹³⁾.

رابعًا: البعد الاقتصادي والتنموي

شكل تحسين الأوضاع الاقتصادية وتوفير فرص العمل أحد محاور الاستراتيجية، لكون الفقر والبطالة من العوامل التي تسهم في انتشار التطرف. وقد ارتبط هذا البعد بجهود إعادة الإعمار والتنمية المحلية في المناطق المتضررة.

تتسم الاستراتيجية العراقية لمكافحة التطرف العنيف بطابعها الشامل، حيث دمجت بين الأبعاد الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، في محاولة لمعالجة الظاهرة من جذورها.

المطلب الثالث: دور الفاعلين الدوليين في دعم الاستراتيجية العراقية

أولًا: دور التحالف الدولي ضد داعش

لعب التحالف الدولي دورًا محوريًا في دعم العراق، من خلال تقديم الدعم العسكري، والتدريب، وتبادل المعلومات الاستخبارية، والمساندة الجوية، مما أسهم في تقليص قدرات التنظيمات المتطرفة⁽¹⁴⁾.

ثانيًا: دور الأمم المتحدة والمنظمات الدولية

أسهمت الأمم المتحدة في دعم العراق عبر برامج بناء السلام، ومكافحة التطرف العنيف، وإعادة الإعمار، وتعزيز الحكم الرشيد. كما قدّمت منظمات دولية الدعم في مجالات إعادة التأهيل، والعدالة الانتقالية، والمصالحة المجتمعية⁽¹⁵⁾.

ثالثًا: دور القوى الإقليمية والدولية

تفاعلت القوى الإقليمية والدولية مع الملف العراقي وفق مصالحها الاستراتيجية، إلا أن هذا التفاعل أسهم، بدرجات متفاوتة، في دعم جهود مكافحة التطرف العنيف، سواء عبر الدعم الأمني أو السياسي أو الاقتصادي.

رابعًا: تقييم أثر الدعم الدولي

رغم أهمية الدعم الدولي، إلا أن فاعليته ارتبط بمدى قدرة الدولة العراقية على توظيفه ضمن رؤية وطنية مستقلة، وتجنب الاتهام للمصالح الخارجية.

يُظهر دور الفاعلين الدوليين أن الاستراتيجية العراقية لمكافحة التطرف العنيف كانت جزءًا من جهد دولي أوسع، ما عزز من بعدها الإقليمي والدولي.

خلص المبحث إلى أن استراتيجية مكافحة التطرف العنيف في العراق بعد عام 2014 جاءت استجابة لتهديدات أمنية غير مسبوقة، واعتمدت مقاربة شاملة دمجت بين الجهد الوطني والدعم الدولي، الأمر الذي أسهم في تحسين الوضع الأمني وتهيئة الأرضية لانعكاساتها الإقليمية

والدولية.

المبحث الثالث: انعكاسات استراتيجية مكافحة التطرف العنيف في العراق على الأمن الإقليمي والدولي (تحليل راهن واستشراف مستقبلي)

أبرزت التحولات الأمنية التي شهدتها العراق بعد عام 2014 واقعاً جديداً في مقاربة الدولة لمسألة التطرف العنيف، حيث لم تعد هذه الظاهرة تُعالج باعتبارها تهديداً أمنياً داخلياً فحسب، بل باتت تُدرّس ضمن إطار أوسع يرتبط بالأمن الإقليمي والدولي، نظراً للطبيعة العابرة للحدود للتنظيمات المتطرفة⁽¹⁶⁾. وقد أسهم تبني العراق لاستراتيجية وطنية لمكافحة التطرف العنيف في إعادة رسم موقعه ضمن معادلات الأمن الجماعي، سواء على مستوى الإقليم أو في إطار النظام الدولي، الأمر الذي يجعل دراسة انعكاسات هذه الاستراتيجية مسألة محورية لفهم مستقبل الاستقرار في المنطقة⁽¹⁷⁾.

المطلب الأول: انعكاسات استراتيجية مكافحة التطرف العنيف في العراق على الأمن الإقليمي أولاً: العراق والتطرف العنيف في البيئة الإقليمية

شكل تمدد تنظيم داعش في العراق وسوريا بعد عام 2014 تهديداً مباشراً للأمن الإقليمي، إذ كشفت التجربة أن التطرف العنيف ظاهرة إقليمية مترابطة، تتغذى على النزاعات المسلحة وضعف السيطرة على الحدود⁽¹⁸⁾. وبذلك أصبح العراق ساحة مركزية تتقاطع فيها تهديدات أمنية تؤثر في استقرار دول الجوار، مثل سوريا، الأردن، تركيا، ودول الخليج.

ثانياً: التحسن الأمني وانعكاسه على دول الجوار

بعد هزيمة داعش ميدانياً عام 2017، ساهمت الاستراتيجية العراقية في تقليص قدرة التنظيمات المتطرفة على تنفيذ عمليات عابرة للحدود، وهو ما انعكس إيجاباً على أمن دول الجوار، خاصة من حيث:

• انخفاض تدفق المقاتلين الأجانب.

• تراجع عمليات التهريب المرتبطة بالجماعات المتطرفة.

• تعزيز التعاون الأمني والاستخباري الإقليمي⁽¹⁹⁾.

ثالثاً: التحديات الإقليمية المستمرة

على الرغم من هذا التحسن، لا تزال البيئة الإقليمية المحيطة بالعراق تعاني من هشاشة أمنية، لا سيما في ظل استمرار الصراع في سوريا، ووجود مخيمات النزوح التي تمثل بيئات خصبة لإعادة

إنتاج الفكر المتطرف⁽²⁰⁾. كما أن التنافس الإقليمي والدولي في المنطقة يُلقي بظلاله على الداخل العراقي، ما يجعل الأمن الإقليمي عاملاً مؤثراً في نجاح أو إخفاق الاستراتيجية العراقية. تشير المعطيات الراهنة إلى أن العراق بات عنصراً فاعلاً في تعزيز الاستقرار الإقليمي، إلا أن هذا الدور يظل مرهوناً باستدامة الإصلاحات الأمنية والسياسية، وتطوير آليات التعاون الإقليمي طويلة الأمد⁽²¹⁾.

أن الاستراتيجية العراقية أسهمت في تحسين الأمن الإقليمي، غير أن استمرار هذا الأثر يتطلب معالجة مصادر عدم الاستقرار في الإقليم المحيط بالعراق. **المطلب الثاني: العراق ضمن التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب - الأبعاد الاستراتيجية والسياسية**

أولاً: خلفية انخراط العراق في التحالف الدولي

انضم العراق إلى التحالف الدولي لمكافحة داعش عام 2014 في ظل تهديد وجودي للدولة، ما جعله يعتمد على الدعم الدولي في استعادة السيطرة الأمنية⁽²²⁾. وقد مثل هذا الانخراط نقطة تحول في السياسة الأمنية العراقية، من الاعتماد على الجهد الوطني المحدود إلى الشراكة الدولية الواسعة.

ثانياً: المكاسب الاستراتيجية للعراق

أتاح التعاون مع التحالف الدولي للعراق جملة من المكاسب، من أبرزها:

- إعادة بناء قدرات القوات الأمنية.
- تطوير منظومات الاستخبارات والمراقبة.
- تعزيز موقع العراق ضمن منظومة الأمن الجماعي الدولي⁽²³⁾.

ثالثاً: إشكالية السيادة والتوازن السياسي

رغم هذه المكاسب، واجه العراق تحديات سياسية تتعلق بالحفاظ على سيادته في ظل الوجود الدولي، فضلاً عن التوازن في علاقاته مع القوى الدولية والإقليمية المتنافسة. وقد دفع ذلك صانع القرار العراقي إلى تبني سياسة التوازن الاستراتيجي بدل الاصطفاف، بما يحافظ على المصالح الوطنية⁽²⁴⁾.

رابعًا: التحول في طبيعة دور العراق

في المرحلة الراهنة، يتجه العراق إلى إعادة تعريف دوره داخل التحالف الدولي، من شريك في العمليات العسكرية إلى شريك في برامج منع التطرف العنيف، وبناء القدرات، وإعادة الاستقرار، وهو ما ينسجم مع الاتجاهات الدولية الحديثة⁽²⁵⁾.

يعكس موقع العراق في التحالف الدولي تطور استراتيجيته الأمنية، مع بقاء التحدي الأساسي متمثلًا في تحقيق التوازن بين الدعم الدولي والاستقلالية الوطنية.

المطلب الثالث: دور العراق في الاستراتيجية الدولية لمكافحة التطرف العنيف (الأوضاع الراهنة والآفاق المستقبلية)

أولًا: العراق في الاستراتيجية الدولية الراهنة

تنظر المؤسسات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة، إلى العراق بوصفه نموذجًا لدولة ما بعد النزاع في مجال مكافحة التطرف العنيف، حيث أصبح جزءًا من برامج دولية تُعنى بالوقاية الفكرية وبناء السلام⁽²⁶⁾.

ثانيًا: تحليل الأوضاع الراهنة

رغم التقدم الأمني، لا يزال العراق يواجه تحديات بنيوية، أبرزها:

• ضعف التنمية الاقتصادية.

• البطالة والفجوات الاجتماعية.

• محدودية البرامج الوقائية طويلة الأمد.

وتُعد هذه العوامل عناصر محتملة لإعادة إنتاج التطرف العنيف بأشكال غير تقليدية⁽²⁷⁾.

ثالثًا: التحول نحو التطرف الشبكي

تشير الدراسات الحديثة إلى أن التهديد المستقبلي يتمثل في التطرف الشبكي الذي يعتمد على الفضاء الرقمي بدل التنظيمات الهرمية التقليدية، ما يتطلب تحديث الاستراتيجية العراقية لتشمل الأمن السيبراني ومكافحة الخطاب المتطرف عبر الإنترنت⁽²⁸⁾.

رابعًا: السيناريوهات المستقبلية

يمكن استشراف ثلاثة سيناريوهات رئيسية:

1. سيناريو الاستقرار المستدام: نجاح الإصلاح السياسي والتنمية.

2. سيناريو الاستقرار الهش: احتواء أمني دون معالجة جذرية.

3. سيناريو الانتكاسة: عودة التطرف نتيجة أزمات داخلية أو إقليمية⁽²⁹⁾.

يرتبط مستقبل دور العراق في الاستراتيجية الدولية بقدرته على تحويل الإنجازات الأمنية إلى استقرار سياسي وتنموي مستدام.

خلص المبحث إلى أن استراتيجية مكافحة التطرف العنيف في العراق بعد عام 2014 أسهمت في تعزيز الأمن الإقليمي والدولي، مع بقاء نجاحها المستقبلي مرهوناً بالتحديات الداخلية والتحولت الإقليمية والدولية.

الخاتمة :

خلص هذا البحث إلى أن استراتيجية مكافحة التطرف العنيف في العراق بعد عام 2014 شكّلت تحولاً نوعياً في مقاربة الدولة العراقية لمسألة الأمن، حيث انتقلت من معالجة آنية ذات طابع عسكري ضيق إلى اعتماد رؤية أكثر شمولاً تتداخل فيها الأبعاد الأمنية والسياسية والاجتماعية والفكرية. وقد فرضت طبيعة التهديدات التي واجهها العراق، ولا سيما في مرحلة صعود تنظيم داعش، ضرورة إعادة بناء المنظومة الأمنية وفق منطق استراتيجي يستوعب تفاعلات الداخل العراقي مع محيطه الإقليمي والدولي.

وأظهر المبحث أن التطرف العنيف في العراق لم يكن ظاهرة داخلية معزولة، بل ارتبط بشكل وثيق بالتحولت الإقليمية والصراعات الممتدة في المنطقة، الأمر الذي جعل من نجاح أو إخفاق الاستراتيجية العراقية عاملاً مؤثراً في معادلات الأمن الإقليمي والدولي. وفي هذا السياق، أسهمت الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف العنيف في تقليص التهديدات الأمنية المباشرة، وتعزيز قدرات الدولة على ضبط أراضيها وحدودها، فضلاً عن إعادة العراق إلى موقع فاعل ضمن منظومة الأمن الجماعي الدولي.

كما بيّن البحث أن انخراط العراق في التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب مثّل فرصة لإعادة بناء القدرات الأمنية والعسكرية، وتعزيز التنسيق الدولي، إلا أن هذا الانخراط لم يخلُ من تحديات سياسية واستراتيجية، خاصة ما يتعلق بإشكالية السيادة والتوازن في العلاقات الدولية. وقد أظهر العراق قدرة نسبية على إدارة هذه التحديات عبر تبني سياسة تقوم على التوازن الاستراتيجي، بما يحقق الاستفادة من الدعم الدولي دون الانخراط في محاور متصارعة.

وعلى الصعيد الإقليمي، أسهم تحسن الوضع الأمني في العراق في الحد من التهديدات العابرة للحدود، وتعزيز الاستقرار النسبي في دول الجوار، غير أن هذا الأثر ظل هشاً بفعل استمرار بؤر التوتر الإقليمية، ولا سيما في سوريا، فضلاً عن التحديات الداخلية الاقتصادية والاجتماعية التي ما زالت تشكل بيئة محتملة لإعادة إنتاج التطرف العنيف بأشكال جديدة.

وفي ضوء التحليل الراهن والاستشراف المستقبلي، خلص البحث إلى أن نجاح استراتيجية مكافحة التطرف العنيف في العراق لا يمكن أن يُقاس بالإنجازات الأمنية قصيرة الأمد فحسب، بل بمدى قدرتها على التحول إلى سياسة عامة مستدامة تعالج الجذور البنيوية للتطرف، وتعزز الاستقرار السياسي والاجتماعي، وتمنع عودة التهديدات المتطرفة في المستقبل. وعليه، فإن مستقبل الأمن الإقليمي والدولي يبقى مرتبطاً بدرجة كبيرة بقدرة العراق على ترسيخ الاستقرار الداخلي، وتطوير شراكاته الإقليمية والدولية في إطار يحترم السيادة الوطنية ويخدم الأمن الجماعي.

الاستنتاجات

1. أثبتت تجربة العراق بعد عام 2014 أن التطرف العنيف يمثل تهديداً استراتيجياً ذا أبعاد وطنية وإقليمية ودولية متداخلة.
2. أسهمت استراتيجية مكافحة التطرف العنيف في تعزيز قدرات الدولة العراقية على استعادة السيطرة الأمنية وتقليل التهديدات المباشرة.
3. شكّل انخراط العراق في التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب عاملاً مهماً في إعادة بناء القدرات الأمنية وتعزيز موقعه الدولي.
4. انعكس تحسن الوضع الأمني في العراق إيجاباً على الأمن الإقليمي، مع بقاء هذا الأثر عرضة للتقلبات الإقليمية.
5. لا يزال خطر عودة التطرف العنيف قائماً في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الداخلية.
6. برزت الحاجة إلى الانتقال من المقاربة الأمنية التقليدية إلى مقاربة وقائية شاملة ومستدامة.
7. يمثل الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية عنصرين حاسمين في نجاح الاستراتيجية العراقية على المدى الطويل.
8. يرتبط مستقبل الأمن الإقليمي والدولي بقدرة العراق على ترسيخ دوره كفاعل أمني مسؤول ضمن منظومة الأمن الجماعي.

التوصيات

1. ضرورة تطوير استراتيجية مكافحة التطرف العنيف في العراق لتكون سياسة عامة شاملة ومستمرة.
2. تعزيز البرامج الوقائية الفكرية والتعليمية لمعالجة الجذور الاجتماعية للتطرف العنيف.

3. دعم مسارات التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية للحد من البيئات الحاضنة للتطرف.
 4. توسيع التعاون الإقليمي في مجالات ضبط الحدود وتبادل المعلومات الاستخبارية.
 5. الاستمرار في الشراكات الدولية بما يحقق التوازن بين الدعم الخارجي والسيادة الوطنية.
 6. إدماج البعد الرقمي في استراتيجيات مكافحة التطرف العنيف لمواجهة التهديدات الجديدة.
 7. تعزيز دور مؤسسات الدولة والمجتمع المدني في بناء ثقافة التسامح ونيل العنف.
 8. اعتماد مقاربات استشرافية لرصد التهديدات المستقبلية ومنع عودة التنظيمات المتطرفة.
- الهوامش:

- (¹) United Nations. Plan of Action to Prevent Violent Extremism. New York: UN, 2016. pp. 7–15.
- (2) Marc Sageman. Leaderless Jihad. Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2017. pp. 43–62.
- (³) Barry Buzan and Ole Wæver. Regions and Powers. Cambridge: Cambridge University Press, 2003. pp. 44–67.
- (4) David Kilcullen. Blood Year. Oxford: Oxford University Press, 2017. pp. 31–49.
- (5) International Crisis Group. Preventing Violent Extremism. Brussels, 2018. pp. 4–12.
- (6) RAND Corporation. Countering Violent Extremism. Santa Monica, 2020. pp. 15–28.
- (⁷) محمد عبدالسلام. التطرف العنيف والأمن الدولي. القاهرة: مركز الأهرام، 2019. ص 132–148.
- (⁸) حامد ربيع. الأمن الإقليمي والتحولت الدولية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2020. ص 47–63.
- (9) International Crisis Group. Iraq's Paramilitary Groups. Brussels, 2018. pp. 6–18.
- (10) Charles Lister. The Islamic State. Washington DC: Brookings Institution, 2016. pp. 54–71.
- (11) United Nations Security Council. Reports on Iraq, 2015–2022 pp. 3–9.
- (12) RAND Corporation. Iraq After ISIS. Santa Monica, 2019 pp. 22–39.
- (13) UNDP. Preventing Violent Extremism in Iraq. New York, 2020 pp. 14–26.
- (14) NATO. Iraq Training Mission Reports. Brussels, 2021. pp. 5–11.
- (¹⁵) محمد عبدالسلام. العراق ومكافحة الإرهاب. القاهرة: مركز الأهرام، 2020. ص 141–156.
- (16) United Nations. Global Counter-Terrorism Strategy Review. New York, 2022 pp. 9-17.
- (17) International Crisis Group. Iraq and the Challenge of Post-ISIS Stability. Brussels, 2023. pp. 7–19.
- (18) RAND Corporation. Countering Violent Extremism in Iraq. Santa Monica, 2021 pp. 18–33.

(19) NATO. Mission Iraq Annual Report. Brussels, 2022. pp. 6–14

(20) UNDP. Preventing Violent Extremism in Fragile States. New York, 2023. pp. 21–35.

(21) Brookings Institution. Iraq and Regional Security Dynamics. Washington DC, 2022. pp.11–24.

(22) EU External Action Service. Counter-Terrorism and Regional Stability. Brussels, 2021 pp.8–16.

(23) IISS. Strategic Survey. London, 2023 pp. 59–72.

(24) عبد الإله بلقزيز. الأمن الإقليمي والتحولت الجيوسياسية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2021، ص 69–85.

(25) محمد عبدالسلام. التطرف العنيف والأمن الدولي. القاهرة: مركز الأهرام، 2022. ص 57–74.

(26) فالح عبدالجبار. الدولة والمجتمع في العراق بعد 2003. بيروت، 2020. ص 91–108.

(27) مركز البيان للدراسات. مستقبل الأمن في العراق. بغداد، 2023. ص 12–25.

(28) مركز الجزيرة للدراسات. التطرف العنيف في الشرق الأوسط. 2022. ص 19–34.

(29) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الإرهاب والتحولت الإقليمية. الدوحة، 2021. ص 118.

قائمة المصادر

أولاً: المصادر العربية

1. عبد الإله بلقزيز. الأمن الإقليمي والتحولت الجيوسياسية في الشرق الأوسط. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2021.

2. محمد عبدالسلام. التطرف العنيف والأمن الدولي. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2022.

3. فالح عبدالجبار. الدولة والمجتمع في العراق بعد 2003. بيروت: دار الساق، 2020.

4. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الإرهاب والتحولت الإقليمية في الشرق الأوسط. الدوحة، 2021.

5. مركز البيان للدراسات والتخطيط. مستقبل الأمن والاستقرار في العراق. بغداد، 2023.

6. مركز الجزيرة للدراسات. التطرف العنيف في الشرق الأوسط: الأسباب والتداعيات. الدوحة، 2022.

7. حامد عبد الله. الإرهاب الدولي واستراتيجيات المكافحة. عمان: دار المسيرة، 2020.

8. علي حسين باكير. الأمن الإقليمي وإدارة الصراعات في الشرق الأوسط. إسطنبول: مركز عمران، 2021.

9. جامعة الدول العربية. الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب. القاهرة، 2020.

10. وزارة التخطيط العراقية. التقرير الوطني للتنمية المستدامة. بغداد، 2022.

ثانياً: المصادر الأجنبية

1. United Nations. Global Counter-Terrorism Strategy. New York: United Nations, 2022.

2. United Nations Development Programme (UNDP). Preventing Violent Extremism Through Inclusive Development. New York: UNDP, 2023.
3. International Crisis Group. Iraq: The Challenge of Post-ISIS Stability. Brussels: ICG, 2023.
4. RAND Corporation. Countering Violent Extremism in Iraq: Policy Options and Challenges. Santa Monica: RAND, 2021.
5. NATO. NATO Mission Iraq Annual Report. Brussels: NATO, 2022.
6. Brookings Institution. Iraq and Regional Security Dynamics. Washington, DC: Brookings, 2022.
7. International Institute for Strategic Studies (IISS). The Military Balance. London: Routledge, 2023.
8. European Union External Action Service. Counter-Terrorism and Regional Stability in the Middle East. Brussels: EU, 2021.
9. Schmid, Alex P. Violent Extremism and Counter-Terrorism. The Hague: ICCT, 2020.
10. Horgan, John. The Psychology of Terrorism. London: Routledge, 2019.

The Strategy for Combating Violent Extremism in Iraq and Its Implications for Regional and International Security after 2014

Assist Lect. Heba Ghaleb Kamel Mustafa Hussen Musheb Al-Dulaimi
Al-Nahrain University Presidency Al-Nahrain University Presidency



hebaghalebkamelalsaady@gmail.com

Keywords: Violent Extremism, Regional Security, International Security

Summary:

This study examines the strategy for combating violent extremism in Iraq after 2014, considering it one of the most significant security and political strategies adopted by the Iraqi state to confront existential threats posed by extremist organizations, particularly ISIS. The research highlights the shift in Iraq's approach from a purely military response to a comprehensive strategy that incorporates security, political, social, and ideological dimensions, in line with contemporary international approaches to countering violent extremism.

The study also analyzes the implications of this strategy for regional and international security, given the transnational nature of violent extremism and the impact of stability or instability in Iraq on neighboring countries and the international system. It demonstrates that the Iraqi strategy has contributed to reducing direct security threats, strengthening state capacity in border control, and reintegrating Iraq as an active actor within the framework of international collective security, particularly through cooperation with the international coalition against terrorism.

The study concludes that the success of Iraq's strategy for combating violent extremism depends not only on short-term security achievements, but also on its ability to address the structural causes of extremism and to promote sustainable political and social stability, thereby enhancing regional and international security in the long term